



[www.undp.org/rbas/ahdr](http://www.undp.org/rbas/ahdr)

يُحظر نشرها قبل الساعة ٩:٠٠ بتوقيت غرينتش من يوم ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

## أسئلة وإجابات

### ١- ما الذي يريد واضعو التقرير أن يحققوه؟

من مواطن القصور التي حددها تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول في العالم العربي فجوة واضحة في مجال الحرية والحكم الصالح. إذ تقف المنطقة العربية على أعتاب مرحلة تغيير تاريخي، ترتفع فيها دعوات الإصلاح الذي سيعين العرب على تحقيق الحكم الصالح، والتنمية، والتحرر من الاحتلال والهيمنة. كما تواجه المنطقة دعوات للإصلاح وافدة من الخارج. ويأمل المؤلفون "أن تذكى محتويات هذا التقرير الحوار المجتمعي في البلدان العربية حول سبل توسيع نطاق الحرية وإقامة الحكم الصالح"، عن طريق إثارة النقاش، والتفكير الخلاق، وروح الابتكار والعمل الجماعي في المجتمعات العربية كافة، ومن جانب جميع القوى الاجتماعية، بما فيها الحكومية. ويشخص التقرير وجوه النقص في ميدان الحرية والحكم العربي، ويوصي بعملية نوعية ستسفر عن إقامة الحكم الصالح. ويرمي التصور المقترح إلى حفز كل واحد من المجتمعات العربية على استكشاف معالم سبيله الخاص المفضي إلى الحرية والحكم الصالح؛ وقد يتم ذلك بتعديل هذا النموذج ليلائم ظروف المجتمع واحتياجاته المتميزة.

### ٢- ما هي المستخلصات والنتائج الرئيسية من هذا التقرير؟

يخلص التقرير إلى أن أوضاع الحرية والحكم الصالح في العالم العربي تعتورها حالات تتراوح بين الوهن والعجز الخطير. وعلى الرغم من نواحي التحسن المتناثرة في مجال حقوق الإنسان في بعض البلدان العربية، فإن الوضع الكلي لهذا الجانب في العالم العربي خطير وأخذ بالتدهور. إن حالة الحرية وحقوق الإنسان للعرب الذين يرزحون تحت نير الاحتلال، لا سيما في فلسطين، بما في ذلك حق الحياة، تتعرض للانتهاكات خطيرة. وحتى في البلدان العربية المستقلة، فإن ثمة فجوة جديفة في الحرية والحكم الصالح، لأن الأنظمة التسلطية تتشدد بصورة حادة في تقييد الحريات وحق المشاركة السياسية والمجتمع المدني لتضمن عدم قيام معارضة يمكن أن تتحدى أشكال الحكم غير التمثيلية التي تفرضها تلك الأنظمة. كما أن الحقوق الدستورية تتعرض للانتهاك، لأن الأنظمة التسلطية تحكم سيطرتها على القانون وتتلاعب به من أجل تشديد قبضتها على السلطة والحفاظ على مصالحها الخاصة.

٣- ما مدى الدقة في النتائج التي يخلص إليها التقرير عن أحوال الحريات والحقوق الإنسانية والحكم في العالم العربي؟ أليست هذه النتائج مجرد تجميع لتعميمات انطباعية تطرحها جماعة من المثقفين العرب الذين قد يقيمون الأمور من منظورات معينة أو تحيزات خاصة؟

يجمع فريق التقرير ثلثة من أبرز الألمعيين في المنطقة، بمن فيهم الدارسون والباحثون، ونشطاء المجتمع المدني، وصناع القرار. ومن هذا المنطلق، فإن مدخلاتهم تمثل جُماع الخبرة، والمعرفة والمعطيات والتحليلات

التي ترفدها سنوات من الدراسة النقدية، وتقصي الحقائق، والنشر، والنشاط الهادف. وقد اختير الفريق ليمثل مختلف زوايا النظر من حيث مجالات الخبرة، وطبيعة الآراء المحلية التي تنتشر في أرجاء المنطقة العربية. مما لا يفسح المجال أمام هذا الفريق، على تنوع مشاريعه وتشعب وجهات نظره، أن يلتقي على أي خط متحيز واحد. وعلاوة على ذلك، رجع فريق التقرير إلى كم ضخم من المعلومات المنشورة عن الديمقراطية والحقوق في المنطقة، بما فيها الوثائق التشريعية والتحليلات القانونية للدساتير الوطنية، وما يتصل بها من وثائق وعهود واتفاقات دولية. كما أن الأوراق الخلفية غطت البيانات والتحليلات الصادرة عن مؤسسات بحثية محلية وإقليمية، وتلك التي وثقتها الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة نفسها، أو البنك الدولي. ونظراً لما في قدرات الفريق من تعدد وتنوع. فإن الوثائق والتحليلات التي تم الرجوع إليها لا تغطي المواد المنشورة بالعربية فحسب، بل تتجاوزها إلى ما هو مطبوع بالإنجليزية والفرنسية.

#### ٤- إلى أي مدى يمكن أن تكون السياقات الإقليمية والعالمية مسنولة عن المعوقات التي تعترض سبيل الحرية والحكم الصالح في العالم العربي؟

على الصعيد الإقليمي، يتعرض السكان العرب الذين يعانون الاحتلال، ولا سيما في فلسطين، للحرمان من كثير من حرياتهم الأساسية ومن انتهاك حقوقهم الإنسانية. ومن شأن ذلك أن يترك آثاره على الوضع في الدول العربية الأخرى. فهو يقدم للأنظمة السلطوية العربية ذريعة مؤداها أن ثمة تهديدات خارجية تستوجب إرجاء الإصلاح، والتحرك إلى صور للحكم أكثر تمثيلاً للمواطنين. كما أن هذا الوضع يشتمل انتباه القوى السياسية وقوى المجتمع المدني ويصرفها عن الجهود الرامية إلى تحقيق الحرية والحكم الصالح، ويدفعها بدلاً من ذلك إلى التحول إلى مساندة الكفاح من أجل وضع حد للاحتلال.

وعلى الصعيد الإقليمي كذلك، تشكل الأنظمة السلطوية شبكة من التعزيزات المتعاضدة في ما بينها بحيث تساعد كل منها الأخرى للحفاظ على سيطرتها السياسية في البلد الذي تتولى الحكم فيه. أما على الصعيد العالمي، فإن الامتيازات التي تتمتع بها بعض القوى الكبرى تتيح لها أن تحول دون تبني القرارات الدولية التي تنفذ أحكام القانون الدولي نفسه، مما يسهم في انتهاك حقوق الإنسان في المنطقة العربية. يضاف إلى ذلك أن بعض هذه القوى الدولية تساعد على تعزيز مواقع الأنظمة السلطوية عن طريق التحالف معها، إذا توسمت في هذه الأنظمة أدواراً تعينها في "الحرب على الإرهاب". وهذه الحرب، والخطاب الناشئ عنها، وتداعيات المناخ العام الذي تلا هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، أسفرت كلها عن تمييز وانتهاك صارخين لحقوق الإنسان ضد العرب والمسلمين في الغرب.

#### ٥- ما هي المعوقات الداخلية التي تعرقل مسيرة الحرية وإقامة الحكم الصالح في البلدان العربية؟

تكمن العقبة الكبرى في وجود سلطات حاكمة لا تمثل الناس ولا تتعرض للمساءلة والمحاسبة. وهذه السلطات تنتقص من الحريات وتنتهك حقوق الإنسان لتحول دون نشوء حركات فعالة تضغط من داخل المجتمع باتجاه البدء بتفاوض سلمي لتداول السلطة، وتبرز معه أشكال للحكم تكون أكثر تمثيلاً للمواطنين وأكثر تعبيراً عن الإرادة الشعبية وأكثر قابلية للمحاسبة والمساءلة أمامها. وثمة معوقات مجتمعية أيضاً تحول دون بروز القوى المدنية والسياسية القادرة على تعزيز الانتقال نحو الحكومة التمثيلية. وتتضمن هذه قوى اجتماعية تخاف الحرية، وتقاليد راسخة تحافظ على الوضع الراهن الذي يقوم على الهيمنة العشائرية وينكر الإبداع؛ ووعياً محدوداً لمبادئ حقوق الإنسان التي لم ترم بجذورها بعد في البيئة الثقافية العربية؛ وضعفاً في المجتمع المدني.

٦- وما هي التوصيات الرئيسية التي يطرحها هذا التقرير؟

يوصي التقرير بأن تقوم البلدان العربية بالتوقيع على جميع الإعلانات، والاتفاقيات، والمعاهدات التي تشكل مجموعها القانون الدولي، وتدخّلها بنوداً وأحكاماً في دساتيرها، وتعبّر عنها في تنظيماتها القانونية. كما تدعو التوصيات إلى البدء بنقل السلطة، على نحو تدريجي متفاوض عليه، إلى حكومات أكثر تمثيلاً للشعب. وتتمثل الخطوة الأولى في هذه العملية في رفع اليد عن قوى المجتمع المدني، والسماح لها بالحريات/المفاتيح الثلاث: وهي حريات الرأي والتعبير والتجمع، مما سيفضي إلى إثارة نقاش ديناميٍّ حول السبل الكفيلة بتحقيق هذا الانتقال. وينبغي على المثقفين العرب، وطلّاع المجتمع المدني، أن ينفذوا عن أنفسهم غبار العزوف، ويسهموا في خلق إطار فكري وبيئة ثقافية يؤديان إلى الحرية والحكم الصالح. وسيفضي ذلك إلى بزوغ نخبة تمثل قطاعات المجتمع كافة، داخل أوساط الحكم وخارجها على حد سواء، لتتصدر الحركة نحو الحكم الصالح الذي سيؤدي بدوره إلى نهوض عربي. ولا بد لهذه العملية أن تتضمن إصلاح النظام السياسي، بالسماح للمشاركة الشعبية في انتخابات حرة نزيهة تكون نتائجها موضع احترام كامل، وتحقيق الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، مما يستلزم احترام استقلال الأخيرة وضمان مأسستها. وما أن يقوم الحكم الصالح، حتى يتوجب الاحترام الكامل للحريات الثلاث المترابطة المتداخلة؛ ألا وهي حريات الرأي، والتعبير والتجمع، وضمانها في البلدان العربية. وينبغي أن تتجسد هذه الحريات الأساسية في الدساتير، وتتمتع بحماية قانونية بحيث يستحيل الانتقاص منها أو حتى إلغاؤها بأية تشريعات، مما قد يؤدي إلى "طغيان الأغلبية" الساعية إلى قمع أقلية ما.

٧- من بين المقترحات المطروحة للإصلاح السياسي الحقيقي، ما هي الأولويات الأكثر إلحاحاً لممارسة الحكم الصالح؟

يقترح التقرير إجراء فورياً لإصلاح ممارسات الحكم، بمعالجة الأولويات الثلاث المفاتيح: إلغاء حالة الطوارئ؛ إنهاء أنواع التمييز كافة ضد أية أقلية أو جماعة؛ وضمان استقلال السلطة القضائية.

٨- إذا أخذنا بالاعتبار أنه جرت انتخابات رئاسية وبرلمانية في عدة بلدان عربية؛ ألا يمكن القول إن الديمقراطية والحكم الصالح موجودان في العالم العربي؟

إن تقرير التنمية العربية الثالث ٢٠٠٤ يركز على ترسيخ معاني الحرية والديمقراطية في المنطقة. ولا يمكن للانتخابات الرئاسية والنيابية أن تؤدي إلى حكومة ممثلة للناس إلا إذا كانت نزيهة وحرّة تعكس إرادة الشعب المطلقة السراح، وتتيح لهم فرصة الانتخاب من خيارات. أما الانتخابات الرئاسية التي تطرح للاستفتاء مرشحاً واحداً، أو توضع فيها الترتيبات لصالح السلطة التنفيذية القائمة القادرة على السيطرة على جميع موارد الدولة للحفاظ على مصالحها وإفزاز خصومها وإضعافهم، فإنها لا يمكن أن تُعدّ تعبيراً سليماً عن الإرادة الشعبية. وحين تجري مثل هذه الانتخابات الرئاسية، فإنها ستجدد للرئيس الحالي بأغلبية مطلقة، مع وجود استثناءات مشهودة، كالانتخابات الرئاسية الأخيرة في الجزائر. أما الاستفتاءات الرئاسية التي يكون فيها الحاكم الحالي هو المرشح الرئاسي الوحيد، فهي غاية في السطحية والضحالة. وتظهر تحديات أخرى في حالة الانتخابات التشريعية، ولا سيما عندما يُحظر قيام الأحزاب السياسية، أو تطوّر الدولة أحزاباً سياسية منافسة للحزب الحاكم. أما الانتخابات البرلمانية، إذا سمح بها، فإنها كانت تعيد إنتاج النخب الحاكمة نفسها. ويفضي ذلك بدوره إلى تحويل المجالس التشريعية إلى أدوات طيّعة يمكن للسلطة التنفيذية الحاكمة أن تستخدمها لتعزيز نفوذها والتكبر وراء واجهات ديمقراطية.

٩- تدعو القوى الدولية الساعية إلى السيطرة على موارد المنطقة إلى إصلاحات ديمقراطية في العالم العربي. ويعتقد الكثيرون في المنطقة أن هذه القوى تنوي الحفاظ على مصالحها الخاصة. ألا يساعد هذا التقرير تلك الدول الأجنبية ويزودها بالذخيرة اللازمة؟

صحيح أن قوى خارج العالم العربي قد استغلت تقرير التمنية الإنسانية العربية الأول والثاني، ولا شك أنها ستستغل هذا التقرير كذلك. غير أن هذا السؤال يقوم على مغالطة منطقية مؤداها أن ما يدفع هذه القوى الخارجية إلى التدخل في الشأن العربي هو نقد العرب لأنفسهم، لا مصالح هذه القوى الأجنبية ومطامعها في المنطقة. إن الضعف الذي انتاب المنطقة العربية هو الذي يمهد لانكشافها وتعرضها للتدخل الخارجي. وما من سبيل أمام العرب للتصدي لهذه المخططات الخارجية وإحباطها إلا بالإقرار بحالة الوهن هذه، وتذليلها عبر النقد الرصين المتوازن المفضي إلى الإصلاح. وسيؤدي ذلك بدوره إلى تعزيز المنطقة وصيانة استقلالها. ويقال من استهداف القوى الخارجية لها.

## ١٠- في رأي واضعي التقرير، كيف ينبغي أن تكون الاستجابة للمبادرات الأجنبية الداعية إلى الإصلاح في العالم العربي، سياسياً واجتماعياً؟

سيظل العالم العربي، بحكم موقعه الاستراتيجي وموارده، ولا سيما النفط، في بؤرة الاهتمام الحثيث من جانب القوى الكبرى. ومن هنا، فإن العالم العربي لا يمكنه أن يتجاهل مثل هذه المبادرات الخارجية. والسيناريو الذي يفضله هذا التقرير لإحداث التغيير هو أن يتم من خلال عملية إصلاح تنطلق من الداخل. بيد أن السيناريو الأنسب هو أن البلدان العربية التي تحتفظ بروابط حكومية ومجتمعية مع القوى الخارجية قد تتجاوب مع بعض هذه المبادرات الأجنبية. وعلى هذا الأساس، يغدو العرب النازعون إلى الإصلاح أكثر مبادرة ونشاطاً وقدرة على اغتنام الفرص التي تطرحها المقاربات الأجنبية والانطلاق بعملية الإصلاح من الداخل. ومن شأن ذلك أن يجعل عملية الإصلاح ونتائجها منسجمة مع الأهداف والتطلعات العربية، لا مع المطامع والمصالح الخاصة للقوى الأجنبية التي تعرض هذه المبادرات. ويرى واضعو التقرير أن مبادرات الإصلاح الأجنبية قد تسهم بصورة إيجابية في إدخال الحرية والحكم الصالح إلى العالم العربي إذا ما لبثت عدداً من الاشتراطات، وأولها: أن تكون الحرية للجميع، وأن يتوافر الاحترام الكامل لقوانين حقوق الإنسان الدولية، وإلغاء المعايير المزدوجة التي اتسمت بها بعض السياسات الغربية إزاء العالم العربي. والثاني: أن تستن القوي الاجتماعية العربية طريقها الخاص إلى الحرية والحكم الصالح، وأن لا ترضخ للضغوط لتبني أية نماذج جاهزة مسبقاً. والثالث: أن التمثيل الشعبي يجب أن يتمتع بالاحترام الكامل طيلة فترة دمج جميع القوى المجتمعية العربية في نسق الحكم الصالح. والرابع: أن يتأكد الاحترام الكامل لنتائج التعبير عن الإدارة الشعبية، بما يضمن أن تكون هذه الإرادة الشعبية، لا المصالح الأجنبية، هي التي تشكل صورة المستقبل العربي. أما الاشتراط الخامس، فهو أن منطوق الوصاية الذي ميز التفاعل بين القوى العالمية والعالم العربي ينبغي أن يستبدل بالاحترام المتبادل والمشاركة المتساوية.

## ١١- ما هو تقويم التقرير لـ "مبادرة الشرق الأوسط" التي تدعو إلى إصلاح المجتمع العربي من الداخل، والتي تبنتها "قمة الثمانية" في شهر يونيو/حزيران ٢٠٠٤؟

هذه المبادرة نسخة معدلة من وثيقة سميت "مبادرة الشرق الأوسط الأكبر" التي سرّبت إلى صحيفة "الحياة" ونشرت فيها في فبراير/شباط ٢٠٠٤. وقد تعرضت الوثيقة الأولى لانتقادات شديدة لأنها وضعت دون مشاورة العرب، ورفضت الإقرار بأن الاحتلال الإسرائيلي يلحق الضرر بكل من الحرية والتنمية في العالم العربي، ولأنها لم تعط العرب دوراً مهماً في تحديد مسارهم في المستقبل. وقامت الولايات المتحدة بعد ذلك بإعادة تشكيل المبادرة وتسميتها "مبادرة الشرق الأوسط الأوسع" بعد أن شاورت حلفاءها الأوروبيين وبعض القادة العرب. وعلى الرغم من أن المبادرة تقرر وتعترف بأن الإصلاح لا بد أن يتم من داخل المجتمعات العربية وأن يلبي التطلعات العربية، وتشدّد على أهمية حل النزاع العربي الإسرائيلي، فإنها تتطوي على بعض أوجه

القصور. فأهدافها أكثر تحديداً مما كانت عليه في الوثيقة الأصلية. كما أن توصياتها كانت قد أُدرجت في مشروعات قائمة لم تحقق الكثير. و قد تساعد هذه المبادرة على إطلاق سلسلة من الإصلاحات في البلدان العربية. غير أن من المستبعد أن تحقق الإصلاحات القائمة على مثل هذه المبادرات الخارجية فحسب تطلعات الشعب العربية في التحرر الوطني.

١٢- ما هو رأي التقرير في "إعلان عملية الإصلاح والتحديث" الذي أصدرته القمة العربية المنعقدة في تونس في مايو/أيار ٢٠٠٤؟

تضمن الإعلان كثيراً من المواقف السليمة، غير أنه لم يتطرق بصورة موسعة إلى مبادئ الحرية والحكم الصالح من حيث ضمان تداول السلطة والحفاظ على الصالح العام. كما أنه مرّ مرور الكرام على الوسائل الفعالة الكفيلة بتطبيق المبادئ المتبناة.

١٣- ألا يمثل هذا التقرير منظوراً غريباً في أغلبه على قضايا الحرية، وحقوق الإنسان، مما لم يعرفه العالم العربي منذ عدة قرون؟ وألا يعني ذلك بالتالي أن من العبث أن يصرّ هذا التقرير على الدعوة إلى انتقال نحو الديمقراطية في العالم العربي؟

كلا! إن تجليات التعبير عن الحرية ظاهرة وواضحة في السياق التاريخي العربي في مجالات الدين، والسياسة، والأخلاق، والاقتصاد. وتقر النصوص الدينية في الإسلام بالحرية الدينية مع بيان أن " لا إكراه في الدين" (البقرة: ٢٥٦) و "لكم دينكم ولي دين" (الكافرون: ٦). وفي النهج السني، لا كهنوت في الإسلام ولا مؤسسة شبيهة بالكنيسة، ومن هنا فإن مفهوم السلطة الدينية أو الحكم ليس مسألة ذات بال، أما في المذهب الشيعي، فإن مناهج التأويل المعاصرة، (أي الاجتهاد)، تُعلي من سلطة (الأمة) على سلطة (الفقيه). والأمة، بحكم إرادتها، تسبغ على الحكام سلطة محدودة المستوى والفترة الزمنية. وتجسد تأويلات النصوص في الإسلام وفي التاريخ الإسلامي المبادئ الجوهرية التي تساند الحرية والحكم الصالح. ومن الوجهة التاريخية، رفض مناصرو الحرية مبدأ الطاعة لولي الأمر، مستشهدين بأن "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق". ويعتبر القرنان الثالث والرابع الهجريان (التاسع والعاشر للميلاد) "عصر التحرر"، لأن الحرية كثيراً ما تجلت فيهما بصور لم تكن تتفق مع ما كان يُعدّ قواعد تقليدية. وبالمعنى الحديث، ظهرت الحرية في الثقافة العربية إبان القرن التاسع عشر عندما ارتفعت أصوات كتاب ومفكرين من أمثال رفاعة الطهطاوي، أحمد بن خالد الناصري، خير الدين التونسي، وعبد الرحمن الكواكبي، بالدعوة للتحرر من الطغيان العثماني، ومن الاحتلال الأوروبي فيما بعد. وخلال القرن العشرين غدت الحرية في الثقافة العربية تتخذ شكل المطالبة الجوهرية بحرية الفكر والاستقلال الوطني.

١٤- من الشائع في الغرب أن هناك مفارقة بين مبادئ حقوق الإنسان كما يجسدها القانون الدولي من جهة، والثقافة الإسلامية من جهة أخرى. فهل ثمة ما يدعو إلى دعوة البلدان العربية إلى التبني الكامل لحقوق الإنسان، وإدماجها في أنساقها القانونية على نحو ينسجم والقانون الدولي؟

ثمة مفارقة بالفعل. إن بعض البلدان العربية تستحضر خصوصية الوضع العربي لتبرر التخفيف من حدة قانون حقوق الإنسان في أراضيها. ويؤثر هذا التقرير تبني ميثاق عربي لحقوق الإنسان تستمد لحمته وسداه من الثقافة العربية - الإسلامية، ويكون مقبولاً على الصعيد الإقليمي. وصحيح أن ثمة هوة بين بعض جوانب المواثيق العالمية لحقوق الإنسان من جهة، والتأويلات التقليدية للشريعة الإسلامية من جهة ثانية، ولا سيما ما يتعلق بالقوانين المفصلة لعقوبة الإعدام، والمساواة التامة بين الجنسين والتعامل مع الأقليات الدينية. بيد أن الرجوع إلى منطق الاجتهاد العقلاني الذي ينبع في المقام الأول من مصلحة الأمة الإسلامية قد يفلح في شق الطريق، ويفضي إلى تمهيد السبيل لوضع إطار لحقوق الإنسان في العالم العربي يحترم حقوق الإنسان برمتها، مع التأكيد على أن هوية العرب القومية وتطلعاتهم هي إرث تاريخي ذو أهمية حاسمة في تعريف الواقع العربي ورسم معالمه في المستقبل.

١٥ - بلغت أزمة الحرية والحكم الصالح في العراق مرحلة في غاية الحدة. فما ملامح المستقبل الذي يستشفه التقرير للعراق؟

أوجب الواجبات أن يتمتع الشعب العراقي بسيادته كاملة غير منقوصة، في ظل نسق من الحكم الصالح، وأن يحافظ على وحدته على أساس المواطنة المشتركة. وعلى قوات الاحتلال أن تؤكد التزامها بالانسحاب الكامل من الأراضي العراقية كافة، وأن لا تقدم على إقامة أية قواعد عسكرية دائمة في العراق. وينبغي أن يختار الشعب العراقي، بحرية، نظاماً سياسياً واقتصادياً يقوم على أساس حقوق الإنسان ويلبي طموحات العراقيين، كما يجب اعتبار ما يطرأ على القوانين العراقية من تعديلات إجراءً مؤقتاً سيكون معرضاً للإلغاء أو التأكيد من جانب حكومة ومجلس تشريعي منتخبين.

١٦ - يقول التقرير إن السلطات العربية الحاكمة في المرحلة الراهنة تمثل قوى استبدادية تحتكر لنفسها الصلاحيات السياسية والاقتصادية. ثم يطالب بقيام نخبة سياسية عربية يكون لها موقع الطليعة في الدعوة إلى التغيير والانتقال إلى الحرية والمزيد من الحكم التمثيلي. ألا يمثل ذلك دعوة للشعوب العربية للنهوض واستخدام القوة لاستحداث هذه الإصلاحات، مما قد يسفر عن إشاعة عدم الاستقرار في المنطقة؟ أن ما يطالب به التقرير لا يمثل بأي حال من الأحوال دعوة لإحداث التغيير بالقوة. بل إنه يدعو، على العكس من ذلك، إلى انتقال سلمي منقوض عليه من حكم تسلطي إلى حكم أكثر قدرة على التمثيل. ويتصور في مسيرة الإصلاح هذه مشاركة تعم أرجاء المجتمع بأسره، بل تضم الأطراف التي تشارك في الحكم هذه الأيام. والقصد النهائي لهذا التغيير السلمي المحسوب هو تحاشي ما قد ينجم عن تراكم الغضب واليأس في بعض قطاعات المجتمع العربي، ولا سيما في أوساط الشباب الذين قد يحسبون أن جميع الفرص قد فاتت، وكل السبل غدت مسدودة في وجه التغيير السلمي. وستكون الحصيلة النهائية آنذاك عنفاً مدمراً مُتلفاً غير محسوب العواقب.

١٧ - ينحو التقرير بالنقد على حالة الطوارئ القائمة في بعض البلدان العربية. وإذا ما أخذت بالاعتبار أعمال التخريب والعنف المسلح في بعضها، وما تخلفه من تهديد للاستقرار الاجتماعي والسياسي، ألا تجد الحكومات في ذلك مبرراً لفرض حالة الطوارئ وجعلها سارية المفعول؟ تحاول بعض الأنظمة التسلطية العربية أن تعوض عن غياب العقد السياسي الاجتماعي، والافتقار للشرعية التمثيلية، بأن تطرح نفسها باعتبارها السد المنيع الذي يحول دون اندلاع العنف السياسي، وانهيار الدولة وشيوع الفوضى التامة. بيد أن الحل لا يتمثل في الانقضاض على المنشقين واستخدام قانون الطوارئ الذي يسمح بتعليق التشريعات العادية وامتهان الحقوق الإنسانية والحريات. ذلك أن هذه الأعمال كلها تغذي حالة الغضب التي تفضي إلى العنف. وعلى كل حال، فإن حالة الطوارئ بقيت سارية المفعول في بعض الدول العربية سنين عديدة بعد زوال التهديدات التي أدت إلى فرضها أول الأمر. ويعتقد مؤلفو تقرير التنمية العربية الثالث للعام ٢٠٠٤ أن الإكسير الوحيد الفعال لمواجهة الإرهاب يتمثل في السعي لتحقيق التنمية العادلة والحكم الصالح على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

\*\*\*

للحصول على معلومات إضافية عن تقرير التنمية الإنسانية العربية، يرجى زيارة الموقع:

[www.undp.org/rbas/ahdr](http://www.undp.org/rbas/ahdr)

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

نادين شمعونكي، مسؤولة الاتصال، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي  
هاتف: ٥١٧١-٩٠٦-٢١٢-١+ أو على الهاتف المحمول رقم: ٤٦٢-٤١٥-٠٩-٧٧-٤٤+ أو بالبريد  
الإلكتروني على العنوان Nadine.Shamounki@undp.org  
أو

ويليام أورم، رئيس مكتب الاتصالات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي  
هاتف: ٥٣٨٢-٩٠٦-٢١٢-١+ أو على الهاتف المحمول رقم: ١٠٢٦-٦٠٧ (٩١٧) + ١ أو بالبريد  
الإلكتروني على العنوان william.orme@undp.org

\* \* \*

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو شبكة التنمية العالمية للأمم المتحدة؛ يحضُّ على التغيير ويوصل البلدانَ  
بالمعارف والخبرات والموارد، لمساعدة الناس في بناء حياة أفضل. إننا موجودون على الأرض في ١٦٦ بلدًا،  
نعمل معها كي نجد الحلول الخاصة بها لتحديات التنمية العالمية والقُطرية.

للمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة موقع البرنامج الإنمائي: <http://www.undp.org>

للحصول على مزيد من النشرات الصحفية حول القضايا والمشاريع الإنمائية حول العالم، يرجى الاشتراك على  
هذا الموقع: <http://www.undp.org/dpa/journalists/subscribe.html>